عنوان البرنامج: تقريب المذهب المالكي
الوحدة الأولى: مقدمات منهجية لتقريب المذهب المالكي
الدرس الرابع: مكانة التقريب في مصنفات المالكية
اسم المحاضر: الدكتور عبد الله معصر

مكانة التقريب في مصنفات المالكية

لم ينقطع سؤال التقريب في المذهب المالكي منذ أن أرسى معالمه الإمام مالك – رحمه الله – حتى قيل «كان علم الناس في ازدياد، وعلم مالك في نقصان».

وهي مقولة تعكس وعي الإمام مالك – رحمه الله – بسؤال التقريب في أبعاده المعرفية، **ولعل في مناظرة المغيرة لأبي يوسف ما يدل على تفطن الإمام مالك لآليات التقريب، فقد سأل المغيرة مالكا: كيف رأيت مناظرتي للرجل؟**

قال مالك: رأيتك مستعليا عليه، غير أنك تنزل.

قال المغيرة: وما هو؟

قال: كنت إذا ظهرت عليه في المسألة فظافرته أخرجك إلى غيرها، وتخلص منك بذلك، وكان ينبغي لك ألا تفارقه فيها حتى تفرغ منه.

وقد رسخ مالك هذا التقليد في المدرسة المالكية حتى أصبح كل من رام التأليف يستحضر أسئلة التقريب، واستوت في ذلك جل المصنفات، سواء في ذلك المطولات، والمختصرات، والمنظومات، والحواشي، وكتب الأدلة، وكتب الفروع.

ويصور هذه الحقيقة يحي بن يحي الليثي فيقول:

«كنت آتي عبد الرحمن بن القاسم، فيقول لي: من أين يا أبا محمد؟ فأقول: من عند عبد الله بن وهب، فيقول:اتق الله، فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل.

ثم آتي عبد الله بن وهب فيقول لي: من أين؟

فأقول: من عند ابن القاسم، فيقول لي: اتق الله يا أبا محمد فإن أكثر هذه المسائل رأي.

ثم يفسر يحيى – رحمه الله – منهجهما فيقول: «رحمهما الله فكلاهما قد أصاب في مقالته: نهاني ابن القاسم عن اتباع ما ليس عليه العمل في الحديث وأصاب، ونهاني ابن وهب عن غلبة الرأي وكثرته، وأمرني بالاتباع وأصاب».

والناظر في مصنفات المالكية يلحظ أنهم استأنفوا سؤال التقريب موضوعا ومنهجا وقضايا وظواهر، فلا يخلو مصنف من مصنفاتهم من هذا المنحى.

فالشاطبي – رحمه الله – خصص المقدمة السادسة في كتابه الموافقات لهذا المفهوم فقال: «ما يتوقف عليه معرفة المطلوب قد يكون له طريق تقريبي يليق بالجمهور...فهو المطلوب المنبه عليه كما إذا طلب معنى ... الإنسان، فقيل إنه هذا الذي أنت من جنسه...فيحصل فهم الخطاب مع هذا الفهم التقريبي حتى يمكن الامتثال، وعلى هذا وقع البيان في الشريعة ...فإذا التصورات المستعملة في الشرع إنما هي تقريبات بالألفاظ المترادفة وما قام مقامها من البيانات القريبة...ومن نظر في استدلالهم (السلف) على إثبات الأحكام التكليفية علم أنهم قصدوا أيسر الطرق، وأقربها إلى عقول الطالبين [الموافقات ج1ص27]

فالبيان في الشريعة وقع بالتقريب.

وابن عبد البر حين جمع مختصره الكافي في فقه أهل المدينة، وضمنه المسائل التي هي أصول وأمهات لما بني عليها من الفروع، جعله «جامعا مهذبا وكافيا مقربا...يكفي عن المؤلفات الطوال»

فالجمع بين التقريب والاختصار لا يعني القدح في كتب من سبق، وإنما هو تنظيم المادة العلمية للعالم المقتصر والطالب المسترشد تنزيلا لمقام المذاكرة، عند عدم المدارسة.[الكافي ص 9]

أما ابن جزي – رحمه الله – فقد تولى مهمة التقريب في مجالات معرفية متعددة، ومنها الفقه، فألف كتاب قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية على مذهب إمام المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس – رضي الله عنه – وتوخى فيه منهج التقريب، وفي ذلك يقول: «واعلم أن هذا الكتاب ينيف على سائر الكتب بثلاث فوائد :

الفائدة الأولى:أنه جمع بين تمهيد المذهب وذكر الخلاف العالي بخلاف غيره من الكتب، فإنها في المذهب خاصة أوفي الخلاف العالي خاصة.

الفائدة الثانية: أنا لمحناه بحسن التقسيم والترتيب، وسهلناه بالتهذيب والتقريب، فكم فيه من تقسيم قسيم، وتفصيل أصيل يقرب البعيد، ويلين الشريد.

الفائدة الثالثة: أنا قصدنا إليه الجمع بين الإيجاز والبيان،على أنهما قلما يجتمعان، فجاء بعون الله سهل العبارة، لطيف الإشارة، تام المعنى، مختصر الألفاظ، حقيقا أن يلهج به الحفاظ.» (قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص7)

فقد جمع في كتابه قواعد التداول التقريبي:

أما قاعدة الإنجاز التأصيلي: والتي تقضي بالتزام التركيب الصحيح، فيدل عليها قوله: «فجاء بعون الله سهل العبارة، لطيف الإشارة»

وأما قاعدة الإيجاز التكميلي: والتي تقضي بالتزام الاختصار في العبارة، فيدل عليها قوله: «تام المعنى، مختصر الألفاظ»

وأما قاعدة الإعجاز التفضيلي: والتي تقضي بتوظيف وجوه الكمال في البيان العربي فيدل عليها قوله: «إنا قصدنا إليه الجمع بين الإيجاز والبيان، على أنهما قلّما يجتمعان»، فقوله: «على أنهما قلما يجتمعان» يدل على أنه كان واعيا بقواعد التداول التقريبي، لذلك لقي كتابه قبولا واستحسانا لدى العلماء.

فالتقريب هو المنهج المعتمد عند أهل المذهب، وهو أحد الأسباب الداعية إلى تأليف الكتب، وذلك لتقويم مناهج الأخذ والتلقي، وتجديد النظر باعتبار الاستشكال المضموني والوظيفي للعلوم، والباعث لهم على ذلك سببان:

1- **سبب منهجي:** وهو أن يمدوا طالب العلم بمنهج يستطيع أن يفهم به الخطاب الشرعي ويتعقل مضامينه.

2- **سبب تربوي:** وهو أن يأنس طالب العلم بتداخل المعارف، فلا يفصل بين العلوم بحجة تباين طبائع موضوعتها.

ولذلك قال الرجراجي في كتابه مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها: «فها أنا أهذب المقصود،وأقرب المطلوب في هذا الكتاب» (44)

وحين نحلل مظاهر التقريب في كتابه فإنا نجده:

يلخص مسائل المدونة،

ويبين محل الخلاف فيها،

ويحصل الأقوال المستقرأة منها،

ويقوم بعملية تنزيل الأقوال،

ويبين المشكلات والمحتملات بالأدلة التي تشهد بصحتها،

ويتتبع النصوص التي تقع في المذهب على وفقها (المدونة)

(انظر مقدمة مناهج التحصيل للرجراجي)

ولعل هذا البعد المنهجي هو الذي حذا بكثير من علماء المذهب المالكي، بل بكثير من علماء الإسلام بمختلف مذاهبهم ومعارفهم أن يجعلوا مصطلح التقريب مدار مصنفاتهم، ومدخل مؤلفاتهم، ومدرج الوصول إلى نتائج العلوم، واستنباطات الفهوم، فبه استهلوا أسماء كتبهم، وعليه بنوا مقدماتها، وفي ثناياها بسطوا معالمه.